

مخطط مشروع أطروحة الدكتوراه

العنوان: آليات تفعيل العدالة المناخية لحماية حقوق الإنسان في موريتانيا ومنطقة الساحل: دراسة تشريعية وقضائية مقارنة

توطئة وتمهيد (خلفية الباحث الأكاديمية والابتكارية)

ينطلق هذا المشروع العلمي من استمرارية نسقية وتكاملية لجهودنا البحثية والابتكار السابقة؛ حيث شكلت قضايا البيئة وحقوق الإنسان صلب اهتمامنا الأكاديمي خلال مرحلة الماجستير، والتي توجت بإعداد مذكرة تخرج موسومة **العدالة المناخية وحقوق الإنسان**. ولم يقف هذا الشغف عند حدود التأسيس النظري، بل امتد ليتجسد في مشروع ابتكاري تطبيقي حاصل على وسم "براءة اختراع"، يتمثل في "جهاز ذكي للكشف عن المخدرات مدعوم بتطبيق رقمي يربط المدمن مباشرة بخبير نفسي".

إن الرابط الوثيق بين هذا الابتكار الصحي-الاجتماعي وبين موضوع الدكتوراه المقترح يكمن في التقاطعات المعقدة التي أثبتتها الدراسات الحديثة بين التغيرات المناخية وتنامي ظاهرة الإدمان؛ إذ تؤدي الكوارث البيئية، وتدهور الأراضي، وموجات الجفاف الحادة في منطقة الساحل الإفريقي إلى تدمير النظم الاقتصادية الهشة، مما يولد ضغوطاً نفسية واجتماعية حادة واختلالات بنيوية تدفع بالفئات الهشة نحو السلوكيات الإدمانية كآلية هروب غير واعية. من هذا المنطلق، نهدف في هذا المشروع إلى تعميق البحث القانوني والقضائي لتوفير حماية شاملة للإنسان في بيئته، تجمع بين تفعيل العدالة المناخية كالترام دولي، وحماية الحقوق الصحية والنفسية للمتضررين كأولوية تشريعية وقضائية.

أولاً: مقدمة موسعة (Introduction)

تشكل التغيرات المناخية المعاصرة التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، نظراً لتجاوز آثارها الحدود الجغرافية والبيئية لتلقي بظلالها على المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد اختلال في التوازن الطبيعي أو ارتفاع في درجات الحرارة، بل تحولت إلى أزمة حقوقية وقانونية تمس صلب الحقوق الجيلية والأساسية للإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة، الحق في الصحة والرفاه، الحق في الماء، والأمن الغذائي والاستقرار السكاني.

وتظهر منطقة الساحل الإفريقي، وفي قلبها الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كإحدى أكثر مناطق العالم هشاشة وتأثراً بهذه التغيرات البطيئة والسريعة على حد سواء. فيحكم الموقع

الجغرافي والظروف المناخية الجافة، تواجه موريتانيا تحديات حادة تتمثل في زحف الرمال، وتوسع ظاهرة التصحر، وانحسار الغطاء النباتي والمائي، بالإضافة إلى التهديدات المباشرة التي تواجه الشريط الساحلي والعاصمة نواكشوط جراء الارتفاع المستمر لمنسوب مياه البحر. هذه المعطيات أدت إلى موجات نزوح ريفي هائلة واختلال في التوزيع الديمغرافي، مما رتب أعباءً اجتماعية ونفسية واقتصادية جسيمة على الأفراد والمنظومات التشريعية الوطنية.

وفي هذا السياق، برز مفهوم "العدالة المناخية" كإطار قانوني وأخلاقي دولي يهدف إلى معالجة اللامساواة المناخية؛ حيث أن الدول النامية عموماً، ودول منطقة الساحل خصوصاً، هي الأقل تسبباً في الانبعاثات والملوثات العالمية، لكنها تتحمل الفاتورة الأقسى والأكثر دماراً لتبعاتها. وتفرض العدالة المناخية التزامات واضحة بضرورة جبر الأضرار، وتوفير التمويل المستدام، وحماية حقوق الإنسان للفئات الهشة من منظور المسؤولية المشتركة والمتباينة قانونياً.

وعليه، فإن هذه الدراسة تأتي لتبحث في الآليات القانونية والتشريعية والقضائية الكفيلة بتفعيل هذه العدالة وتحويلها من شعارات وتوصيات دولية إلى نصوص قانونية ملزمة وتطبيقات قضائية ناجعة داخل البيئة التشريعية الموريتانية، بالتكامل والمقارنة مع التشريع الجزائري الذي يتقاسم معها نفس الفضاء الجغرافي والتحديات الإيكولوجية، بهدف رسم استراتيجية قانونية قادرة على حماية رأس المال البشري ومواجهة الآثار الجانبية للأزمة، بما فيها الاختلالات النفسية والاجتماعية المؤدية للإدمان والآفات المستحدثة.

ثانياً: إشكالية البحث (Research Problem)

تتمحور الإشكالية القانونية الرئيسية للمشروع حول التساؤل الجوهرى التالي:

"ما مدى فاعلية وكفاية الآليات التشريعية والقضائية الحالية (الوطنية والدولية) في تفعيل أبعاد العدالة المناخية لضمان الحماية القانونية الشاملة لحقوق الإنسان المتضررة في موريتانيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وكيف يمكن للمقارنة مع التشريع الجزائري أن تساهم في سد الفجوات القانونية القائمة؟"

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التشريعية التالية:

- ما هو المركز القانوني والالتزامات الدولية المفروضة على موريتانيا والجزائر بموجب اتفاقيات المناخ، ومدى انعكاسها على قوانين البيئة المحلية؟
- كيف تساهم الفجوات التشريعية الحالية في تفاقم الانتهاكات الحقوقية الناتجة عن التغير المناخي (كالتزوح البيئي، وتدهور الصحة النفسية والجسدية المؤدي للآفات الاجتماعية)؟
- ما هي حدود الفعالية التي يتمتع بها القضاء الوطني (الموريتاني والجزائري) في استيعاب دعاوى "التقاضى المناخي" وجبر الأضرار البيئية؟

ثالثاً: أهداف البحث ومسوغاته (Objectives & Significance)

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والتطبيقية:

- **التأصيل والتقنين:** نقل مفهوم "العدالة المناخية" من طابعه الفلسفي والدبلوماسي إلى قوالب تشريعية إجرائية ملزمة في القوانين الداخلية.
- **مواكبة الالتزامات الدولية:** تقييم مدى مواءمة التشريعات البيئية في موريتانيا والجزائر مع اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- **حماية الإنسان الشاملة:** وضع تصورات قانونية تحمي الفئات الهشة والنازحين داخلياً، مع تسليط الضوء على الحق في الأمن الصحي والنفسي كأحد تفرعات الحقوق البيئية.
- **تفعيل الدور القضائي:** تقديم مقترحات عملية لتطوير آليات التقاضي البيئي والمناخي أمام المحاكم الوطنية في البلدين.

رابعاً: المنهجية المتبعة (Methodology)

لتحقيق الأهداف المسطرة، تعتمد الدراسة على تكامل المناهج العلمية التالية:

- **المنهج التحليلي الاستقرائي:** خلال تتبع وتحليل النصوص القانونية، والاتفاقيات الدولية، والسياسات والاستراتيجيات البيئية المعتمدة في موريتانيا والجزائر.
- **المنهج المقارن:** لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعين الموريتاني والجزائري، واستعراض كيفية تعامل كل منظومة قانونية مع التحديات المناخية المشتركة في فضاء الساحل الإفريقي للاستفادة من أفضل الممارسات التشريعية والقضائية.

خامساً: الخطة المبدئية للبحث (Proposed Structural Outline)

تم تقسيم هذا المشروع البحثي وفقاً للضوابط الأكاديمية الصارمة إلى **بابين رئيسيين**، يندرج تحت كل باب **فصلان متكاملان**، على النحو الآتي:

الباب الأول: المقاربة المفاهيمية والتأصيل التشريعي للعدالة المناخية وحقوق الإنسان

ينمحور هذا الباب حول ضبط المفاهيم القانونية وتحليل الأطر الاتفاقية والدولية التي تربط الجريمة البيئية والمناخية بحقوق الإنسان في موريتانيا والجزائر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعدالة المناخية والالتزامات الدولية لدول الساحل

المبحث الأول: مفهوم العدالة المناخية وتطوره في القانون الدولي البيئي.

المبحث الثاني: الالتزامات الدولية والانفاقية لكل من موريتانيا والجزائر في مجال مكافحة التغير المناخي والتصحر.

الفصل الثاني: انعكاسات التغيرات المناخية على المنظومة الحقوقية والصحية للإنسان

المبحث الأول: أثر التغير المناخي على الحقوق الأساسية التقليدية (الحق في الحياة، الماء، الغذاء، والسكن).

المبحث الثاني: التغيرات المناخية والأمن الصحي والنفسي (الروابط البيئية بين التدهور البيئي وتنامي الآفات الاجتماعية والطواهر الإدمانية).

الباب الثاني: الآليات القانونية والآفاق القضائية لتفعيل العدالة المناخية في موريتانيا ومنطقة الساحل

يركز هذا الباب على الجوانب الإجرائية والتطبيقية والحلول القضائية والتشريعية المقارنة لضمان حماية الحقوق وتفعيل مبدأ جبر الأضرار البيئية.

الفصل الأول: الحماية القانونية المقارنة لصحايا التغيرات المناخية (دراسة بين التشريعين الموريتاني والجزائري)

المبحث الأول: الإطار القانوني الحامي للمهاجرين والنازحين بيئياً جراء الجفاف والتصحر في منطقة الساحل.

المبحث الثاني: السياسات والتشريعات الوطنية لحماية الفئات الهشة والحد من الاختلالات الديمغرافية والاجتماعية.

الفصل الثاني: دور القضاء والآليات المستحدثة في تكريس العدالة المناخية

المبحث الأول: واقع وآفاق التقاضي المناخي والمسؤولية البيئية أمام القضاء الموريتاني والجزائري.
المبحث الثاني: آليات التكامل الإقليمي والحلول التكنولوجية الذكية لتسيير الأزمات البيئية والصحية في منطقة الساحل الإفريقي.

سادساً: النتائج المتوقعة والقيمة المضافة للمشروع (Expected Results)

يتطلع هذا المشروع البحثي إلى تحقيق جملة من النتائج الإيجابية والقيمة العلمية المضافة، أبرزها:

- تقديم دراسة تشريعية مقارنة متكاملة تثري المكتبة القانونية الموريتانية والمغاربية في مجال "قانون المناخ" و"التقاضي البيئي".
- توفير إطار نظري وتطبيقي يربط بين الأمن البيئي والأمن الصحي والنفسي للمجتمعات، مما يفتح آفاقاً جديدة لتقنين استخدام التكنولوجيا الذكية والابتكارات في معالجة الآثار الجانبية للتغير المناخي (كالإدمان والآفات النفسية).

- تزويد صنّاع القرار والتشريع في موريتانيا وبلدان الساحل بمقترحات وتوصيات تسهم في صياغة قوانين مناخية وطنية قادرة على تفعيل مبادئ العدالة وجبر الأضرار بشكل عادل.